مصر تقر تسهيلات للطلاب الوافدين دعماً للسياحة التعليمية

أعلن وزير التعليم العالي المصري، أيمن عاشور، اليوم الاثنين، عن تخفيض أسعار بطاقات الطيران بواقع 25% للطلاب الوافدين من الخارج، وأسرهم، وبنفس النسبة لرحلات الطيران الداخلي على خطوط شركة "مصر للطيران" الوطنية، في إطار تشجيع السياحة التعليمية في البلاد ضمن مبادرة "ادرس في مصر"، الهادفة إلى جذب وتسهيل إجراءات قيد الطلاب الوافدين في الجامعات والمعاهد العليا المصرية.

وقال عاشور، في حفل إطلاق مبادرة السياحة التعليمية في مصر بالعاصمة الإدارية الجديدة، إنه من المقرر توفير منح دراسية كاملة وجزئية في أكاديمية الفنون، مع منح الطلاب الوافدين خصماً بنسبة 50% في جميع مراكز الفنون والإبداع على مستوى الجمهورية، وكذلك على بطاقات دار الأوبرا والمسارح في جميع المحافظات.

وتابع أن الجامعات المصرية باتت تشمل برامج مرتبطة بسوق العمل، ومسارات جديدة في التعليم مثل الجامعات التكنولوجية والأهلية، وبرامج الذكاء الاصطناعي والروبوت، مستطرداً بأن السياحة التعليمية تحظى بدعم كبير من جميع الوزارات المعنية، وفي مقدمتها التعليم العالي.

بدوره، قال وزير النقل كامل الوزير، إن الوزارة قررت دعم الطلاب الوافدين بمنحهم بطاقة اشتراك، بناءً على التأشيرة التعليمية التي تفيد بدراستهم في الجامعات المصرية، تحوي خصماً بنسبة 50% في كل وسائل المواصلات التابعة للوزارة، وقطارات هيئة السكك الحديدية، ومترو الأنفاق.
وسجلت نتائج التنسيق تراجعاً كبيراً في نسب القبول بكليات الجامعات الخاصة والأهلية في مصر مقارنة بالحكومية، بدعوى إتاحة الأماكن للطلاب المصريين والوافدين الراغبين في الالتحاق بكليات مثل الطب والصيدلة والهندسة والإعلام، رغم انخفاض درجاتهم الدراسية، مقابل سداد رسوم سنوية ضخمة.

وبلغ الحد الأدنى للالتحاق بكليات الطب البشري 80% في الجامعات الخاصة، و75% في الجامعات الأهلية، مقارنة مع 91.3% في الجامعات الحكومية، و72% في كليات الصيدلة بالجامعات الخاصة، و70% في الأهلية، مقابل 89.5% في الجامعات الحكومية، و68% في كليات الهندسة

بالجامعات الخاصة، و65% في الأهلية، مقارنة بـ85% في الجامعات الحكومية.

وتتراوح المصاريف السنوية للجامعات الخاصة بين 55 و290 ألف جنيه، والجامعات الأهلية بين 45 و140 ألف جنيه. فيما يرى متخصصون أن هذه الجامعات لا تخرج طلاباً مؤهلين لسوق العمل، بسبب ضعف تحصيلهم الدراسي. (الدولار = 30.95 جنيهاً).

يذكر أن مصر شرعت في تنفيذ مخطط تحويل الخدمات الجامعية الحكومية المجانية إلى خدمات مدفوعة، والتدرج في تحويل بعض الجامعات الإقليمية إلى جامعات أهلية، بحيث يتشارك القطاع الخاص مع الدولة في إدارتها، على أن تكون الأولوية للمستثمرين المتخصصين في مجال التعليم والثقافة، والذين يمتلكون مدارس وجامعات وأكاديميات ومعاهد خاصة.